



الشمول المالي في فلسطين Financial Inclusion in Palestine

مؤشرات الشمول المالي

يُعرف الشمول المالي على أنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب." ولضمان تحقيق الشمول المالي وتكاملاً مع الجهود المبذولة والأنشطة المنفذة في هذا المجال فإنه يجب تتبع التقدم الحاصل في مجال تعزيز الشمول المالي، وعليه فقد تم بناء أدوات لقياس هذا التقدم وفقاً لما نصت عليه أنشطة الرقابة والتقييم في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وفي هذا السياق عملت اللجنة الفنية على تطوير مؤشرات الشمول المالي التي تم بناؤها وفقاً لأبعاد الشمول المالي الرئيسية الثلاث وهي الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية، واستخدام هذه المنتجات والخدمات، إضافة الى القدرات المالية للمواطنين، وقد استندت اللجنة الفنية في تطويرها لمؤشرات الشمول المالي الى المراجع الدولية بالخصوص والتي تحاكي واقع وسياق القطاعات المالية المصرفية وغير المصرفية في فلسطين، وتكمن أهمية هذه المؤشرات في قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين وتقديم صورة واضحة عنه بشكل قابل للمقارنة مع الدول الأخرى، إضافة الى ذلك فإن لهذه المؤشرات أهمية بالغة في قياس التقدم الحاصل على مخرجات أنشطة الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025.

تم احتساب مؤشرات الشمول المالي للقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي من قبل سلطة النقد وهيئة سوق راس المال، بالاستناد الى المعلومات المتوفرة لديها من جانب العرض (Supply Side)، حيث يوضح أدناه المؤشرات الرئيسية التي اعتمدها وآلية الاحتساب.

مؤشرات القطاع المالي غير المصرفي

مؤشرات القطاع المالي المصرفي